

## مع إعادة إدراج إلزامية الحصول على شهادة الكفاءة للدعوة إلى إعادة تفعيل 400 مركز لتكوين سائقين محترفين

دعت النقابة الوطنية لأصحاب مراكز تكوين السائقين المحترفين في لقاء لمجلسها الوطني أمس الإثنين بيومرداس إلى ضرورة إعادة بعث النشاط لزهة 400 مركز متخصص في المجال من خلال إعادة إدراج إلزامية الحصول على شهادة الكفاءة في نهاية التكوين. وفي هذا الإطار أكد رئيس النقابة محمد الطاهر ديب في تصريح على هامش أشغال المجلس الوطني الموسع للنقابة الوطنية لأصحاب مراكز تكوين السائقين المحترفين بقورصو بيومرداس بأن القرار الوزاري لسنة 2019 الذي جمد إلزامية منح شهادة الكفاءة للسائقين تسبب في تجميد نشاط هذه المراكز عبر الوطن لأن نشاطاتها وبالتالي مداخيلها الرئيسية كانت مرتبطة عضويا بمنح هذه الشهادة.

ولفت رئيس النقابة في كلمته بالمناسبة إلى أن هذه المراكز تساهم من خلال تكوين متخصص بإشراف أساتذة ذوي تجربة وخبرة في تكوين سواق شاحنات من الوزن الثقيل وأصحاب مركبات نقل الأشخاص وفق مقاييس السلامة المرورية إضافة إلى التكوين في مجال حسن معاملة الركاب.

كما توفّر هذه المراكز التي أنشئت لأول مرة سنة 2016 يضيف المتحدث تكوينا للمعنيين في كيفية تنظيم النقل والمفاهيم التقنية للمركبات إضافة إلى توفير تكوين تطبيقي لسائقي الحافلات وشاحنات الوزن الثقيل كل ذلك كان يتوج بشهادة الكفاءة المهنية ( قبل تجميد منحها) التي تؤهل السائق لتحقيق هدف السلامة والأمن عبر الطرق.

وخلص هذا اللقاء الذي نظم بمركز تكوين السائقين المحترفين بقورصو إلى جملة من القرارات سترفع غدا الثلاثاء إلى وزارة النقل في اللقاء الذي سيجتمع النقابة بالوزير من أهمها ضرورة فرض تسعيرة توافقية للتكوين تكون في متناول الجميع تتراوح ما بين 3500 دج و 4000 دج للشخص الواحد.

وتتمثل القرارات الأخرى التي قرأت على الحضور في المطالبة بإعادة النظر في كيفية إنشاء اللجان الولائية بمعوية وزارة النقل لأجل متابعة ومراقبة عمل مراكز تكوين السائقين المحترفين عبر الوطن.

كما أكد المجتمعون من خلال هذه القرارات التي خرج بها هذا اللقاء على ضرورة مراقبة مسار الانتقال النوعي من سائق هاوي إلى سائق محترف فعليا منخرط في استراتيجية الدولة المهادفة إلى التقليل من حوادث المرور وتحقيق السلامة المرورية.